

المجلس التنفيذي
الدورة السابعة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-15 ديسمبر/كانون الأول 2022



التمويل المناخي لتعزيز النظم الغذائية: فرصة للصندوق

الوثيقة: EB 2022/137/R.2

بند جدول الأعمال: 3

التاريخ: 12 ديسمبر/كانون الأول 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض مضمون هذه الوثيقة.

الأسئلة التقنية:

Jahan-Zeb Chowdhury

أخصائي تقني رئيسي، منسق مجموعة البيئة والمناخ
شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج
الاجتماعي
البريد الإلكتروني: j.chowdhury@ifad.org

Jyotsna Puri

نايبة الرئيس المساعدة
دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة
البريد الإلكتروني: j.puri@ifad.org

أولاً- مقدمة

- 1- يقلص تغير المناخ المكاسب التي تحققت في القضاء على انعدام الأمن الغذائي والفقر. وينتج صغار المنتجين في البلدان النامية، ومعظمهم في المناطق الريفية، ثلث الأغذية المستهلكة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فهم من بين الأكثر ضعفاً في وجه تغير المناخ وآثاره، والأكثر حرماناً من التمويل المناخي العالمي. ويتعرض الأمن الغذائي للتهديد نتيجة الإخفاق في التخفيف من حدة تغير المناخ وعدم القدرة على التعامل مع ما ينتج عنه من تقلبات وعدم اليقين.
- 2- ويُعزى هذا الإخفاق إلى حد كبير إلى عدم قدرة على توصيل التمويل المناخي إلى صغار المنتجين والمناطق الريفية بسرعة وعلى نطاق واسع. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تقويض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، وأهداف اتفاق باريس وأهداف التنوع البيولوجي العالمية، وتوفير تغذية مستدامة لسكان العالم المتزايدة أعدادهم. وللأسف، من المرجح أيضاً أن يؤدي الإخفاق في الوصول إلى صغار المنتجين وتعزيز النظم الغذائية الريفية إلى مخاطر مصاحبة تتمثل في زيادة الهجرة القسرية وعدم الاستقرار والزراعة.¹
- 3- وتعرض ورقة المناقشة الاستراتيجية هذه الفرص والتحديات المتعلقة بتعبئة التمويل المناخي في سياق التنمية الريفية والتوجهات المحتملة التي يمكن أن يتخذها الصندوق. والهدف من الورقة هو توفير مساحة للحوار مع الدول الأعضاء بشأن طموح الصندوق فيما يتعلق بالتمويل المناخي ومناقشة الفرص المتاحة لتعزيز النظم الغذائية، باستخدام نهج متكامل متعدد القطاعات ومتعدد المستويات يمكن أن يوفر منافع مشتركة مستدامة للمناخ والأمن الغذائي والزراعة.

ثانياً- اتجاهات التمويل المناخي: بشكل عام وللزراعة الصغيرة النطاق

- 4- وصل التمويل المناخي إلى 632 مليار دولار أمريكي في 2020/2019. ومن هذا المبلغ، جرى تخصيص 16.3 مليار دولار أمريكي فقط للزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي. وعلى الرغم من زيادة المبلغ الإجمالي المخصص للتمويل المناخي خلال العقد الماضي، فإن الزيادة قد تباطأت من 24 في المائة بين 2016/2015 و2018/2017 إلى 10 في المائة بين 2018/2017 و2020/2019. ويمثل المبلغ الحالي 2.5 في المائة فقط من إجمالي التمويل المناخي الذي يجري تتبعه، مما يشير إلى أن قطاعات الزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي غير ممولة تمويلًا كافيًا مقارنة بالقطاعات الأخرى، مثل توليد الطاقة المتجددة (51 في المائة) أو النقل المنخفض الكربون (حوالي 26 في المائة).² وخلال الفترة نفسها، شهد العالم أيضاً انخفاضاً في تمويل التكيف على الرغم من الحاجة المتزايدة إلى الموارد لمكافحة عواقب تغير المناخ.
- 5- اتفاق باريس والموازنة بين التخفيف والتكيف. جرى التعهد بموجب اتفاق باريس لعام 2015 بتخصيص مبالغ متساوية من التمويل المناخي الجديد والإضافي للتكيف والتخفيف. والوضع على أرض الواقع مختلف: شكّل تمويل التكيف من آثار تغير المناخ 90 في المائة (571 مليار دولار أمريكي) من إجمالي التمويل المناخي في 2020/2019. وجذبت مصادر الطاقة المتجددة 324 مليار دولار أمريكي من إجمالي تمويل التكيف من آثار تغير المناخ، الممولة أساساً من مصادر خاصة (69 في المائة)، بما يعكس الجدوى التجارية المتنامية لقطاع الطاقة المتجددة وجاذبيتها القوية للقطاع الخاص. وبالمقارنة، شكّل تمويل التكيف 7 في المائة

¹ انظر موجز الصندوق.

² [Landscape of Climate Finance for Agriculture, Forestry, Other Land Uses and Fisheries CPI](#)

من إجمالي التمويل المناخي. وعلى عكس تمويل التخفيف، يُمول التكيف بنسبة 100 في المائة تقريبا من مصادر عامة.

6- والجزء غير الممول من تمويل التكيف، والذي يسمى أيضا فجوة التكيف (الفرق بين الاحتياجات والتمويل المتاح)، أخذ في الاتساع. وأصدر تقرير فجوة التكيف لعام 2021³ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الرسالة الرئيسية التالية: لا تزال هناك حاجة ملحة إلى توسيع نطاق التمويل العام الدولي للتكيف وزيادته، لكل من الاستثمار المباشر وللتغلب على الحواجز التي تحول دون تمويل القطاع الخاص للتكيف. وتشير تقديرات تقرير فجوة التكيف لعام 2022⁴ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن إجمالي تكاليف التكيف السنوية في الاقتصادات النامية سيصل إلى 340 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030 و565 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2050. ويسلط التحليل الذي أُجري لمجموعة فرعية من المساهمات المحددة وطنيا والخطط الوطنية للتكيف، والذي يقدم تقديرات قطاعية لاحتياجات تمويل التكيف، الضوء على أن الاحتياجات المبلغ عنها هي الأعلى في قطاع الزراعة (26 في المائة من إجمالي الاحتياجات)، وتليها البنية التحتية (22.6 في المائة)، ثم المياه (15.2 في المائة) وإدارة مخاطر الكوارث (12.5 في المائة).

7- الزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي. الجزء من التمويل المناخي الذي يعتبر بالغ الأهمية للمستفيدين من الصندوق هو الجزء المخصص لقطاع الزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي. وفي قطاع الزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي، ووجهت الحصة الأكبر من التمويل المناخي، وبالغلة 8.5 مليار دولار أمريكي، للتخفيف، ووجه مبلغ 5.6 مليار دولار أمريكي للتكيف، والمبلغ المتبقي وقدره 2.2 مليار دولار أمريكي وجه لاستثمارات تحقق منافع للتخفيف والتكيف معا.⁵ وفي حين أن التقديرات الجديدة لا تزال تتكشف، فمن المتوقع أن تكون حصة التمويل المناخي الموجهة إلى الزراعة الصغيرة النطاق في 2020/2019 قد انخفضت إلى حوالي 1 في المائة⁶ (انخفاضا من تقدير سابق قدره 1.7 في المائة)، نظرا لانخفاض الكبير في التمويل المناخي المخصص للزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي.

ثالثا- ما بعد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: تحديات وفرص التمويل المناخي الموجه نحو الزراعة الصغيرة النطاق

8- يمثل التمويل الدولي العام 95 في المائة من التمويل المناخي في الزراعة الصغيرة النطاق. وقد أدت المنح والقروض الميسرة دورا هاما إذ بلغت 50 في المائة و33 في المائة على التوالي.⁷ وتستخدم معظم الحكومات مصادر التمويل هذه للتغلب على الحواجز الرئيسية التي تواجه التمويل في هذا القطاع. ويدعم التمويل العام الدولي بشكل رئيسي:

- المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحفيز واعتماد الممارسات الزراعية الذكية مناخيا؛
- تخفيف المخاطر أو بناء شرائح الخسارة الأولى في أدوات التمويل المختلط لتحفيز الاستثمارات الخاصة.

³ متاح على: <https://www.unep.org/resources/adaptation-gap-report-2021>

⁴ متاح على: <https://www.unep.org/resources/adaptation-gap-report-2022>

⁵ [Landscape of Climate Finance for Agriculture, Forestry, Other Land Uses and Fisheries \(climatepolicyinitiative.org\)](https://www.unep.org/resources/adaptation-gap-report-2022)

⁶ حسابات المؤلف.

⁷ <https://www.climatepolicyinitiative.org/wp-content/uploads/2020/11/Examining-the-Climate-Finance-Gap-in-Small-Scale-Agriculture.pdf>

9- **التحديات والفرص.** على الرغم من وصف الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بأنها "مؤتمر الأطراف للتكيف" و"مؤتمر الأطراف للتنفيذ"، فقد سلطت الدورة التي عقدت في شرم الشيخ هذا العام الضوء على التحديات الرئيسية (وبعض الفرص) التي تواجه زيادة تمويل التكيف وأكدت على الجهود الإضافية التي يبذلها المجتمع الدولي، وتحديدًا المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف لتعبئة موارد إضافية وجديدة للتكيف وخاصة للزراعة الصغيرة النطاق.

- لا تسعى الحكومات والبلدان النامية إلى الاقتراض، ولا سيما في سياق زيادة أسعار الفائدة، من أجل التكيف أو المجالات ذات الصلة مثل الحماية الاجتماعية وبناء القدرة على الصمود للسكان الضعفاء والفقراء للغاية.⁸

- هناك قدر كبير من التمويل الخاص من مصادر حريصة على إظهار المسؤولية في الاستثمارات. وفي آخر إحصاء، بلغ إجمالي تمويل القطاع الخاص للاستثمارات البيئية والاجتماعية والاستثمار في حوكمة الشركات 2.7 تريليون دولار أمريكي. ويظهر الاستثمار المؤثر في المناخ أن هناك ما يقرب من 130 تريليون دولار أمريكي من الأصول الخاضعة للإدارة والتي يمكن الاستفادة منها.⁹

- في هذا السياق، هناك العديد من التحديات التي تواجه زيادة التمويل من أجل التكيف. فالمشروعات المتعلقة بالمناخ، وخاصة تلك المتعلقة بالتكيف، والتي يمكن أن تمولها المصارف شحيحة في البلدان النامية. ويرجع ذلك أساسًا إلى عدم احتساب تكاليف العديد من المساهمات المحددة وطنيا والخطط الوطنية للتكيف: تتطلب معظمها إعداد تصميمات مفصلة وعناية واجبة لاحقة لتحويلها إلى مشروعات مناخية ذات جدوى تجارية كافية لجذب التمويل الخاص. وعلاوة على ذلك، هناك نقص في الفهم والمعرفة بشأن كيفية قياس وتوحيد التكيف والقدرة على الصمود، ويخلط الحوار في العديد من الزوايا بينهما وبين التنمية. وفي الواقع، هناك نقص في الخبرة التقنية في البلدان للتفكير في المسارات الوطنية المنخفضة الانبعاثات والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وتوليد إمكانات مبتكرة وجذابة للقطاع الخاص لكي يستثمر فيها، بما في ذلك هيكلة ونشر أدوات التخفيف من المخاطر، والتمويل المختلط. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدم يقين بشأن العواقب الاقتصادية لآثار تغير المناخ وكفاءة تكنولوجيات التكيف، مما يؤثر على الاستثمارات على مستوى المشروعات وعلى تقدير حجم المخاطر، مما يضع عوائق خطيرة أمام الاستثمار الخاص.¹⁰

- **التعهدات والالتزامات في مجال التكيف.** كانت هناك دعوة متزايدة لتمويل التكيف في كل من ميثاق غلاسكو في عام 2021 (في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)، وفي الاجتماعات الرفيعة المستوى مثل قمة التكيف في أفريقيا، وفي الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هذا العام. ومع ذلك، من الواضح أن التعهدات لم تترجم إلى تمويل على أرض الواقع. وتتعدد أسباب ذلك: الزيادات الأخيرة في أسعار الأغذية والوقود والأسمدة؛ والأزمة المالية الناتجة عن الجائحة؛ والاحتياجات المتزايدة للدعم الإنساني التي أدت إلى تقليل الاهتمام بالتكيف. ويعتبر عدم وجود ذخيرة مشروعات يمكن الاستثمار فيها على المستويين القطري والإقليمي متاحة للقطاع الخاص للاستثمار في هذه الفرص، كما هو موضح أعلاه، سببًا آخر. وبالإضافة إلى ذلك، جرى فصل النظم الغذائية والإنتاج الزراعي في أغلب الأحيان عن مناقشة التمويل المناخي. وكانت الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المرة الأولى التي تُمنح فيها

⁸ https://unfccc.int/sites/default/files/resource/ODI_A_fair_share_of_climate_finance.pdf

⁹ .MUFG, 2022, ESG Analytics

¹⁰ صندوق النقد الدولي. مذكرة الخبراء بشأن المناخ 007/2022.

عملية كورونيفيا مساحة في المفاوضات الرئيسية. وتجلى ذلك في عمل شرم الشيخ المشترك المستمر لأربع سنوات بشأن تنفيذ العمل المناخي المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي.

10- **الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.** على الرغم من هذه الاتجاهات، تجدر الإشارة إلى بعض الفرص المنبثقة عن الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

- دخلت النظم الغذائية مناقشات مؤتمر الأطراف لأول مرة. وتتمثل إحدى النتائج الحاسمة للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تجاوز الزراعة المستدامة وتناول جميع مكونات النظم الغذائية، مع المساهمة أيضا في الأهداف المناخية وصحة الإنسان وسلامة الكوكب. ويزيد ذلك الأمل في أن تجاهل مسائل الأغذية والزراعة في اتفاق الأمم المتحدة المناخي يقترب من نهايته وسيضع الأسس لاتخاذ إجراءات منسقة بين قطاعي الزراعة والأغذية والمناخ لمعالجة الانبعاثات والأمن الغذائي والزراعة في وقت واحد.
- تمثل آليات الكربون الطوعية فرصة متزايدة للانخراط في سوق من المرجح أن تنمو وتصبح رسمية في غضون بضع سنوات، ولكن حيث يكون الدخول فيها مبكرا وبناء السمعة أمرا مهما. وتوفر أسواق الكربون فرصة مهمة لإعادة توزيع الإيرادات الناتجة عن مبيعات أرصدة الكربون مرة أخرى على السكان الضعفاء والفقراء، وذلك لتقليل عبء التكيف وتعويمهم عن اتخاذ إجراءات ليست مسعرة ولكنها ذات قيمة للنمو المستدام والقدرة على الصمود (مثل زراعة محاصيل متعددة، والتنوع البيولوجي الزراعي، والممارسات غير القائمة على الحرارة، وإدارة كربون التربة، وإدارة أساليب الترييب والتجفيف البديلة، وترك الأرض في حالة بور، والإيكولوجيا الزراعية والمحاصيل الموسمية).
- أكد مرفق الخسائر والأضرار الذي جرى الكشف عنه في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على الحاجة إلى تمويل البلدان للأضرار التي لا يمكن تجنبها والناجمة عن تغير المناخ. وفي حين أنه لم يجر حتى الآن توضيح التفاصيل الدقيقة لمرفق الخسائر والأضرار، فإن أهميته تكمن في أنه يعطي الأولوية للتكيف، ويعزز للحلول الأصلية ويدعم الناس الأكثر تضررا من العواقب الحتمية لتغير المناخ، وهو ما يعتبر أساسيا لتعزيز العدالة المناخية.
- بناء على التعهد العالمي بشأن الميثان في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والإعلانات البارزة التي أدلى بها في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من الواضح أن تقليل غاز الميثان سيكون مهما للحد من الاحترار العالمي. والطرق الحاسمة التي يمكن أن يساهم من خلالها قطاع الزراعة في تقليل الميثان تشتمل على الحد من التخمر المعوي بين الماشية، وزيادة الإنتاجية من خلال إدارة الأعلاف بشكل أفضل، وتقليل ما يجري فقده وهدره من منتجات الثروة الحيوانية وإدخال طرق بديلة لزراعة الأرز. وليس من قبيل الصدفة أن هذه هي المجالات التي يعمل فيها الصندوق.
- في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفي إطار الجهود العالمية الطموحة لعكس اتجاه فقدان الغابات وتدهور الأراضي، جرى الإعلان عن تعهد تاريخي بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي لدعم حيازة المجتمعات الأصلية والمحلية للأراضي وحقوقها على الموارد بشكل مباشر اعترافا بالدور الذي تؤديه في التخفيف من آثار تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي. ومرة أخرى، هذه هي المجالات التقليدية التي يعمل فيها الصندوق ويعمل فيها مع المجتمعات المحلية الرئيسية كجزء من مجموعته الشاملة من أصحاب المصلحة.

• شهدت الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أيضا استمرار "الالتزامات" من القطاع الخاص لتحويل حافظته الاستثمارية، مثل التعهد بقيمة 130 تريليون دولار أمريكي من قبل تحالف غلاسكو المالي من أجل صافي الانبعاثات الصفرية،¹¹ ولكن لم يجر تفعيل هذا التعهد إلى حد كبير بسبب عدم وجود مشروعات قابلة للتمويل. ومن المعتقد على نطاق واسع أنه ما لم تُتخذ إجراءات تصحيحية، فإن البلدان ستخفق في تحولها نحو مجتمعات ذات صافي انبعاثات صفرية وقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

11- ومن المتوقع أن تستمر الصناديق المناخية المتعددة الأطراف في كونها مصدرا رئيسيا للتمويل المناخي للبلدان النامية، ولا سيما من أجل الزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي والتكيف. وفي 2020/2019، زادت التدفقات السنوية من الصناديق المناخية المتعددة الأطراف إلى 3.5 مليار دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 18 في المائة عن العام السابق. وجرى توجيه 40 في المائة من هذا التمويل إلى مشروعات الزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي. ووجه ما يقرب من نصف (47 في المائة) التمويل المناخي المتعدد الأطراف إلى مشروعات التكيف أو للمشروعات التي تحقق منافع مزدوجة، وهي نسبة أعلى بكثير مما كان عليه الحال بالنسبة للتمويل العام عموما. وفي عام 2022، حقق مرفق البيئة العالمية تجديدا قياسيا للموارد قدره 5.25 مليار دولار أمريكي للتجديد الثامن لموارده (زيادة بنسبة 29 في المائة عن التجديد السابع لموارد مرفق البيئة العالمية) وتمكن صندوق التكيف من تعبئة تمويل كبير في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

12- **الدول الهشة.** لا يزال أحد مجالات التركيز الرئيسية هو الدول الهشة، التي تجد صعوبة في الحصول على التمويل المناخي على الرغم من ضعفها في وجه الصدمات المناخية. ومن شأن اتباع نهج متكامل إزاء المناخ والهشاشة والهجرة وتطوير الزراعة الريفية أن يعزز نتائج القدرة على الصمود ويقلل في الوقت نفسه إلى أدنى حد التهديدات التي يتعرض لها السلام والازدهار. ويعد عمل الصندوق في منطقة الساحل مع البرنامج المشترك لمنطقة الساحل استجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاع وتغير المناخ أحد الأمثلة العديدة على الطريقة التي يمكن أن يساعد بها الصندوق في التخفيف من التحديات المتزامنة التي تفرضها حالات الطوارئ، والتنمية، والسلام. ويوفر خلق فرص العمل، وتعزيز السبل لإجراء التحويلات والتمويل من المغتربين، والتدخلات السريعة التي تؤدي إلى زيادة القدرة على الصمود والأمن الغذائي، جميعها سبلا لمواصلة مشاركة الصندوق في محور العمل هذا.

13- ولا يزال تمويل القطاع الخاص للتكيف يواجه تحديات بسبب عدم تناسق المعلومات، ونقص الأسواق، وعدم اليقين وتوقيت المنافع وتدفقات الإيرادات. وتتقيد فرص التمويل المختلط في البلدان المنخفضة الدخل والدول الهشة بسبب عدة عوامل، أبرزها ضعف مناخ الاستثمار، وإخفاقات السوق، وارتفاع المخاطر. وعلى وجه التحديد، تعد تكاليف المعاملات المرتفعة، في قطاع الزراعة الصغيرة النطاق، التي ينطوي عليها تجميع صغار المزارعين والمنتجين تحديا رئيسيا لتنظيم المشروعات "القابلة للاستثمار" التي يمكن أن تجذب كبار المستثمرين من القطاع الخاص.

¹¹ كان ذلك مصحوبا أيضا بإعلانات أخرى، والعديد من الشراكات بين مصارف التنمية المتعددة الأطراف ومديري الصناديق الخاصة: [التمويل العام والخاص للعمل المناخي يحتل مركز الصدارة في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف | Insight | Baker McKenzie](#)

رابعاً- الاستفادة من خبرة الصندوق لتعبئة التمويل المناخي من أجل تعزيز النظم الغذائية

14- التزم الصندوق، حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2022، بتقديم 990 مليون دولار أمريكي للتمويل المناخي عبر 70 مشروعاً. وبأكثر من 300 مليون دولار أمريكي من الأموال التكميلية لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وجه الصندوق تمويلاً إضافياً للمناخ والبيئة إلى ستة ملايين منتج ضعيف في 41 بلداً. وسيعمل برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة على تعبئة 500 مليون دولار أمريكي أخرى. ويهدف البرنامج الأساسي للقروض والمنح في الصندوق إلى تعبئة 800 مليون دولار أمريكي إضافي على مدى العامين ونصف العام القادمين.

15- ترتيب طبقات التمويل مع المساهمات الأساسية ومساهمات القطاع الخاص والمساهمات التكميلية المتعلقة بالمناخ. يمكن استخلاص دروس مهمة من التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق¹² وهدف الصندوق المتمثل في وضع برنامج للتمويل المناخي (كان المستوى المستهدف المحدد للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق قدره 25 في المائة من برنامج القروض والمنح؛ وبالنسبة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، جرى رفع الهدف إلى 40 في المائة).¹³ ويسمح برنامج الصندوق بشأن المناخ وبرامج المنح للصندوق بالإبلاغ عن الأثر المناخي للمساهمات في برنامج القروض والمنح (إما من خلال تجديد الموارد أو الإطار المتكامل للاقتراض) أو من خلال برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وهو تمويل مناخي بنسبة 100 في المائة. ويبلغ الحجم الإجمالي لبرنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الآن 82 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك، سيتشاور الصندوق مع الدول الأعضاء خلال عملية التجديد الثالث عشر لموارده لتحديد نهج مشترك لتوسيع نطاق طموحات الصندوق المناخية على المديين القريب والمتوسط والاتفاق عليه.

16- ومن خلال العمل مع الجهات المانحة المتعددة الأطراف مثل صندوق التكيف ومرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ، فإن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في وضع جيد يمكنه من توسيع مشاركته. ويعد العمل مع الصندوق الأخضر للمناخ أكثر تطلباً مقارنة بصندوق التكيف ومرفق البيئة العالمية (وهما صندوقان أقدمان). وأدى إنشاء مرفق المناخ في الصندوق في عام 2021 إلى تعزيز قدرة الصندوق على زيادة مشاركته مع الصناديق الثلاثة للمناخ والبيئة. وجرى استخدام موارد مرفق المناخ في الصندوق للمساعدة في إعداد المشروعات المعقدة التي تستهدف الإنتاج الزراعي المستدام والمسارات المنخفضة الانبعاثات والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في النظم الغذائية (بما في ذلك في فييت نام وشرق وجنوب أفريقيا) وكان العمل بطيئاً بسبب الوقت المطلوب لإنشاء النظم وإجراء التعيينات. ويتوقع الصندوق في العام القادم أن يحفز عمليات المشاركة هذه ويستفيد منها.

17- وأكدت مشاركة الصندوق في مركز تنسيق النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة التزامه بتحويل النظم الغذائية والترويج لاحتياجات الفقراء الريفيين بطريقة قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ويشترك الصندوق والبنك الدولي في قيادة جدول أعمال التمويل من أجل النظم الغذائية. ويدعم الصندوق المركز التابع للأمم المتحدة من أجل تطوير أول أداة للميزانية القطرية لتتبع التمويل المخصص لتحويل النظم الغذائية. والهدف من ذلك هو استحداث محرك دينامي للتأثير على تدفقات الموارد المحلية وموارد الجهات المانحة والموارد الخاصة وتوجيهها نحو النظم الغذائية العالية الأداء والقادرة على الصمود. ويقود الصندوق أيضاً تحالف مصارف التنمية العامة بهدف زيادة الاستثمارات المراعية للبيئة والشاملة للجميع في الزراعة وعبر النظم

¹² تستخدم هذه منهجية مصارف التنمية المتعددة الأطراف لتتبع التمويل المناخي فيما يتعلق ببرنامج القروض والمنح في الصندوق.

¹³ انظر على سبيل المثال تقرير العمل المناخي للصندوق لعام 2022.

الغذائية. وتعد مصارف التنمية العامة أساسية لتعبئة التمويل العام والخاص لتحويل النظم الغذائية. وتشكل استثماراتها في الأغذية والزراعة ثلثي التمويل العام للزراعة.

18- ومن الدروس المهمة المستفادة من التعامل مع القطاع الخاص هي أن دافعه الرئيسي للمشاركة في التكيف هو تقليل مخاطر سلسلة الإمداد إلى أدنى حد. ومن الممكن بناء شراكات مع القطاع الخاص لتعبئة القدرات التقنية والمعرفة العلمية القيّمة للتكيف مع تغير المناخ، ولكن يظل التحدي الرئيسي المتمثل في عدم وجود مشروعات القابلة للتمويل. وسيتطلب التمويل التحضيري والتمويل الذي يهدف إلى تخفيف مخاطر الاستثمارات المناخية المزيد من الاهتمام إذا رغب الصندوق في المشاركة بشكل أكبر في هذا المجال.

خامسا - مكانة الصندوق في ساحة التمويل المناخي

19- يمكن تقسيم ثلاثة أبعاد رئيسية لعرض القيمة الذي يقدمه الصندوق في مجال التمويل المناخي على النحو التالي: البعد الاستراتيجي والبعد المالي والبعد التشغيلي.

20- **الاستراتيجي.** من وجهة نظر استراتيجية، يعمل الصندوق مع صغار المنتجين الضعفاء في وجه تغير المناخ والذين يحتاجون إلى الموارد لجعلهم قادرين على الصمود في وجه الصدمات المناخية والصدمات الأخرى. ويعمل الصندوق مع البلدان على مسارات تحويل النظم الغذائية والمساهمات المحددة وطنيا/الخطط الوطنية للتكيف. ويعطي ذلك الصندوق القدرة على ضمان أن تكون هذه المسارات متماسكة ومتسقة.

21- **المالي.** لدى الصندوق الخبرة والقدرة اللازمتين لمزج التمويل المناخي بالمساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية في برامج استثمار جيدة التكامل. وقام الصندوق بتعبئة تمويل كبير بهذه الطريقة. ويمكن أن يستخدم الصندوق أيضا برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لبناء مشاركة أقوى على المستوى القطري ومع القطاع الخاص ولتنظيم الأدوات المختلفة. ويتعزز نموذج أعمال الصندوق كمقرض سيادي بوجود أدوات مالية مخصصة لتوجيه التمويل المناخي إلى جانب الحافظة الأساسية.

22- **التشغيلي.** لدى الصندوق سجل قوي من الإنجازات وشراكات متينة مع الحكومات وأصحاب المصلحة داخل البلدان، ولديه القدرة على الاستفادة من شركاء المجتمع المدني الريفي (منتدى المزارعين، ومنتدى الشعوب الأصلية). ويمكن أن يؤدي التمويل المناخي الذي يقدمه الصندوق إلى تعميم التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في المؤسسات الوطنية والدولية للشركاء، وبالتالي إحداث تأثير مضاعف في قطاع الزراعة وفي التنمية الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، لدى الصندوق القدرة على تصميم ودعم التنفيذ ورصد النتائج والتحقق منها والإبلاغ عنها (بما في ذلك زيادة القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ) من مشروعات الزراعة والحراجة واستخدام الأراضي والتنمية الريفية.

23- وفي حين أن هذه كلها فرص، فمن الواضح أيضا أن نظم الصندوق وقدراته ستحتاج إلى التطور. كما أن المشورة التقنية والسياساتية على المستوى القطري، وتمويل إعداد المشروعات وإعداد ذخيرة المشروعات، والشراكات القطرية والدولية مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية من القطاع الخاص، وتوليد الحافظة، والتجميع، والرصد والتحقق، وإنشاء الأدوات المختلفة تتطلب العناية الواجبة ونظما وقدرات.

سادسا- الطريق المحتمل للمضي قدما

24- استنادا إلى التعقيبات الواردة من الدول الأعضاء، سيكون الحفاظ على مستوى عال من الطموح المناخي لتعزيز الإنتاج الزراعي والنظم الغذائية أولوية رئيسية ينبغي استكشافها في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وسيسعى الصندوق إلى زيادة جهوده إلى أقصى حد لتوسيع نطاق التمويل المناخي من مصادر القطاعين العام والخاص للنهوض بالتنمية المنخفضة الانبعاثات والقدرة على الصمود

في وجه تغير المناخ في قطاع الزراعة الصغيرة النطاق، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان الهشة والبلدان المتأثرة بالزلاعات.

25- وسيركز الصندوق بشكل متزايد على النظم الغذائية كنهج محوري يربط النقاط بين المناخ والأمن الغذائي والزراعة. واستنادا إلى المناقشات مع الدول الأعضاء، يمكن أن يبحث الصندوق دعم توحيد الأطر التمكينية للتحويل القادر على الصمود للنظم الغذائية، وأسواق الكربون، ودعم السياسات لبناء القدرات المؤسسية الوطنية وعلى نطاق الصندوق بما في ذلك الإمكانيات الناشئة عن مرفق الخسائر والأضرار المعلن عنه مؤخرا، ودعم الحصول على التمويل والحوافز على الصعيد الوطني. وفي إطار النظم الغذائية، يمكن أن يبحث الصندوق التكامل بين الأمن الغذائي وخفض غاز الميثان والتغذية عن طريق التركيز على المحاصيل المهمة وغير المستخدمة استخداما كافيا من أجل القدرة على الصمود، والتنوع البيولوجي، وتنوع الأنماط الغذائية، ومنع فقدان الأغذية، وتوسيع نطاق المحاصيل المقاومة بيولوجيا والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتعزيز المقاييس المتعلقة بالمناخ والتغذية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استكشاف الروابط بين المناخ والزلاعات بشكل أكبر.

26- وستواصل الجهود لتعبئة الموارد من أجل التكيف مع تغير المناخ وتعزيز دورها في تسريع الابتكار وتحفيز التمويل المناخي. وتمثل قدرة الصندوق على تخصيص التمويل المناخي وتوليد أدلة صارمة على النتائج خيارا جذابا للجهات المانحة التي ترغب في المساهمة بالموارد المخصصة للمناخ في تكيف الزراعة الصغيرة النطاق. ويمكن أن يخفف الصندوق مخاطر الاستثمارات لتجريب الابتكارات المناخية، والتي يمكن بعد ذلك أن يوسع نطاقها شركاء ومستثمرون آخرون، بما في ذلك القطاع الخاص.¹⁴

27- ويفتح الزخم الكبير المتولد حول العلاقة بين المناخ والشعوب الأصلية في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فرصا مثيرة للاهتمام لتكثيف جهود الصندوق الرامية إلى تعبئة الموارد لصالح الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وتتمثل إحدى الأولويات الطبيعية للصندوق في توسيع نطاق مرفق مساعدة الشعوب الأصلية. وقد تأسس مرفق مساعدة الشعوب الأصلية في عام 2006، وهو آلية مبتكرة تمول مباشرة المشروعات التي تصممها وتنفذها مجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها.

28- وتعترف الوكالات الثلاث – صندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية - بالمزايا النسبية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتركيزه على التكيف والزراعة. ويهدف برنامج عمل طموح للوكالات الثلاث إلى بناء القدرات وبيبلغ إجماليه ما يقرب من 1.5 مليار دولار أمريكي إلى ملياري دولار أمريكي. ووصلت عملية لتطوير ذخيرة مشروعات وتهدف إلى تعبئة أقصى قدر من الأموال في إطار التجديد الثامن لمرفق البيئة العالمية وصندوق التكيف إلى مرحلة متقدمة من الإعداد. كما جرى اختيار الصندوق الدولي للتنمية الزراعية كقائد مشارك للبرنامج المتكامل للنظم الغذائية المنفذ في إطار التجديد الثامن لموارد مرفق البيئة العالمية اعتبارا من عام 2023، مما سيزيد من تعزيز هذه الشراكة.

29- ويمكن أن يعزز الصندوق دوره كجهة تجميع للتمويل المناخي.¹⁵ ومن خلال العمل بالشراكة مع مصارف التنمية العامة، يمكن أن يتخذ ذلك الأشكال التالية:

- **تجميع المزيد من دعم منح المساعدة التقنية لسد الفجوات في القدرات والمعرفة والسياسات التي تعوق تبني الاستثمارات المراعية للبيئة في البلد؛**

¹⁴ للمضي قدما، يمكن أن يركز ذلك على نشر مشروعات مبتكرة مثل وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى سوق الكربون في حالة إثيوبيا؛ ودعم العمل الموجه نحو السياسات، ولا سيما استهداف وزارات المالية والتخطيط والزراعة؛ ودعم إنشاء المزيد من المشروعات التي تركز على التنوع البيولوجي في ذخيرة مشروعات الصندوق.

¹⁵ عزز الصندوق دوره كجهة تجميع للتمويل المناخي والتنوع البيولوجي من خلال برامج موسعة مثل آلية تمويل التكيف مع تغير المناخ في المناطق الريفية في أفريقيا، ومبادرة التمويل الأخضر الشامل للجميع، وبرنامج الإدارة المتكاملة للمخاطر المناخية في أفريقيا.

- تصميم مشروعات قابلة للتمويل، باستخدام برامج القروض السيادية وغير السيادية للصندوق في المناطق التي يمكن أن تجذب الاستثمار المشترك من كيانات القطاع الخاص؛
- هيكلة التمويل المختلط والأدوات المالية الأخرى لتعزيز وتوسيع نطاق التمويل للوصول بفعالية إلى الاقتصادات الريفية؛
- تقاسم المخاطر من خلال تعبئة جهات التمويل العامة من خلال آليات تعزيز الائتمان للاستفادة من تمويل القطاع الخاص؛
- تخصيص النظم المالية مثل المصارف الزراعية للنهوض بالتنمية المنخفضة الانبعاثات والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ داخل الاقتصادات الريفية.

سابعاً- أسئلة المناقشة

30- تطرح الإدارة أسئلة المناقشة التالية على الدول الأعضاء:

- في أعقاب التزامات الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، كيف يمكن أن تدعم الدول الأعضاء الصندوق ليكون صندوقاً رئيسياً يجري من خلاله توجيه تمويل إضافي للتكيف لتعزيز النظم الغذائية؟
- هل ينبغي أن تكون هناك زيادة في الطموح فيما يتعلق بالمناخ في الصندوق؟ وكيف يمكن أن تبدو هذه الزيادة في الطموح؟
- يلتزم الصندوق ببذل المزيد من الجهد لدعم البلدان التي تعاني من أوضاع هشة. فكيف يمكن أن يضاعف الصندوق دعمه للبلدان الهشة من أجل حصولها على المزيد من التمويل المناخي نظراً لأن البلدان هذه هي أيضاً البلدان الأكثر ضعفاً في وجه الصدمات المناخية؟